المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 23-08-2005
الصفحـات : 15
العـــدد : 9765
المسلسل : 79

مجموعة سامبا تتوقع فائضا في الميزانية يبلغ 51 مليار دولار

خبراء: زيادة الرواتب وتحسين الخدمات يعكس سياسة الشفافية في إنفاق إيرادات النفط والاهتمام بالطبقة الفقيرة بالسعودية

المصـــــدر : الشرق الاوسط

التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 9765

الصفحـات : 15 المسلسل : 79

الرياض: أنيس القديحي

حملت القرارات الملكية التي أصدرها الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس رسالة واضحة في اتباع سياسة شفافة في فوائض إيرادات النفط للعام الحالي وفق خطط تدعم بشكل مباشر القدرة المالية للمواطنين، خصوصا محدودي الدخل منهم، كما تعكس قناعة صناع القرار بأن الطفرة الحالية لأسعار النفط ستستمر لفترة أطول.

وقد حذر فيه الدكتور عبد الرحمن المشيقح عضو مجلس الشورى من أن يلجأ البعض لزيادة أسعار السلع مع رفع رواتب موظفي الحكومة. ودعا لنشر ثقافة الادخار عبر تعزيز البنوك لبرامج تحفز المواطنين على إدخار جزء من أموالهم . ومن ناحيته، قال الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الزامل مدير المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية في مجلس الغرف التجارية الصناعية إن هناك جوانب في القرار تعكس اهتماما كبيرا بالطبقات الفقيرة وبينها زيادة الحد الأدنى للضمان الاجتماعي من 16.2 ألف ريال إلى 28 ألف ريال أي بزيادة تصل إلى 2.2 ألف ريال شهريا لكل عائلة.

كما أشار إلى أن تعزيز القدرة المالية للإسكان الشعبي بواقع 8 مليارات ريال (3.7 مليار دولار) تصرف على مدى السنوات الخمس المقبلة وأيضا مضاعفة رأسمال بنك التسليف إلى 6 مليارات ريال (1.6 مليار دولار) هي مخصصات تتعلق بشكل مباشر بالمواطن الأقل دخلا حيث تسهم مثل هذه المخصصات في رفع دخل المواطن العادي لما بين 35-50 في المائة. فيما قال براد بورلاند المستشار المالي القانوني ورئيس الدائرة الاقتصادية في مجموعة سامبا المالية لـ«الشرق الاوسط» إن القرار السعودي يعكس قناعة صانع القرار بأن أسعار النفط ستستمر عند مستوياتها المرتفعة لفترة غير قصيرة . وتوقع أن تبلغ حجم المبالغ التي سيتم صرفها كزيادة في رواتب الموظفين الحكوميين بما يزيد عن 20 مليار ريال وذلك وفق تقديرات بأن حجم إنفاق الباب الأول من الميزانية الخاص برواتب موظفي الحكومة بلغ للعام الحالي 130 مليار ريال (34.6 مليار دولار)، مشيرا إلى أن استفادة بين 80-90 في المائة من إجمالي القوى العاملة السعودية في البلاد من هذه الزيادة سيرفع الإنفاق الاستهلاكي وسيعزز السيولة في السوق المالية وأيضا قد يؤدي لحفز مستوى الادخار.

ومن جانبه، قال عبد الرحمن بن عبد الله الزامل، مدير المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية ومجلس الغرف، إن القرارات الملكية شكلت رسالة واضحة بأن هناك توزيعا واسعا للثروة على المستوى الشعبي ، وان القرارات التي جاءت بشكل سريع وعكست اهتمام القيادة بتحقيق متطلبات وتوقعات المواطنين خصوصا، كما هو واضح من القرار، إيلاء اهتمام كبير بالطبقات الفقيرة وموظفي المراتب الوظيفية الدنيا. وأضاف الدكتور الزامل لـ«الشرق الأوسط» أن هناك جوانب في القرار تعكس اهتماما كبيرا بالطبقات الفقيرة وبينها زيادة الحد الأدنى للضمان الاجتماعي من 16.2 ألف ريال (4.3 مليار دولار) إلى 28 ألف ريال (7.4 ألف دولار) أي بزيادة تصل إلى 2.2 ألف ريال (587 دولار) شهريا لكل عائلة.

كما أشار إلى أن تعزيز القدرة المالية للإسكان الشعبي بواقع 8 مليارات ريال تصرف على مدى السنوات الخمس المقبلة، وأيضا مضاعفة رأسمال بنك التسليف إلى 6 مليارات ريال هي مخصصات تتعلق بشكل مباشر بالمواطن الأقل دخلا حيث تسهم مثل هذه المخصصات في رفع دخل المواطن العادي لما بين 35–50 في المائة حيث أن تكلفة السكن تمثل أهم أعباء محدودي الدخل.

وعلق الزامل على تخصيص القرارات الجديدة مبالغ مالية إضافية لدعم مشاريع بعض الوزارات ذات العلاقة بتقديم الخدمات للمواطنين كالتعليم الأساسي والعالي والتدريب الفني والمياه والطرق وتصريف السيول والخدمات الصحية بما مجموعه 30 مليار ريال يلقي العبء على مسؤولي تلك الجهات الخدمية لتقديم ما يحتاجه المواطن وفقا للمخصصات الإضافية.

وأضاف أن توفير أموال إضافية لدعم رأسمال صندوق التنمية الصناعية بإضافة 13 مليار ريال ليصبح بعد الزيادة 20 مليار ريال سيوفر الإمكانية لتمويل مشاريع صناعية ضخمة خصوصا أن المشاريع الصناعية في الوقت الراهن تحتاج لحجم أكبر من التمويل مقارنة بالوقت السابق، مشيرا إلى أن قدرة الصندوق العقاري كانت محدودة بحكم نظامه الذي يقيد تمويل الشركات بما لا يزيد عن 10 في المائة من رأس المال أي حوالي 700 مليون ريال حينما كان حجم رأسمال الصندوق 7 مليارات ريال في حين يمكن للصندوق أن يمول بعد الزيادة بمليارى ريال.

وقال الزامل إن تنشيط برنامج تمويل الصادرات التابع الصندوق السعودي للتنمية، الذي انطلق قبل حوالي 3 سنوات إلى 17 مليار ريال بدلا من مليارى ريال سابقا، سيكون حافزا للتجار الدوليين للشراء من السعودية حيث يقوم برنامج تمويل الصادرات السعودي بالدفع للمصدر السعودي وتمكين المستورد في الدول المستهدفة من تسديد قيمة مشترياته من السعودية بالتقسيط.

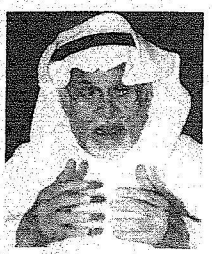

عبد الرحمن الزامل.

ومن جانبه، قال بورلاند إن القرار يعكس قناعة صناع القرار في السعودية بأن أسعار النفط ستبقى محافظة على مستويات مناسبة وقوية لفترة غير قصيرة.

وقال إن التقديرات الخاصة بمصروفات الحكومة السعودية على باب الرواتب هي عند 130 مليار ريال أي أن إضافة 15 في المائة لموظفي الجهاز الحكومي المدنيين والعسكريين تضيف حوالي 20 مليار ريال لهذا البند، وهي خطوة كبيرة خصوصا إذا ما عرفنا أن هؤلاء يمثلون ما بين 80-90 في المائة من إجمالي القوة العاملة السعودية.

وأشار إلى أن نسب الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين سوف تشهد دفعة جيدة بفعل زيادة مداخيل غالبية المواطنين كما أن نسبة الادخار الحالية قابلة للزيادة وأيضا تركيز المصارف على إقراض موظفي الحكومة ستزيد. كما أن السوق المالي السعودية مرشحة للاستفادة من زيادة السيولة المالية لدى المواطنين الذين يفضل عدد متزايد منهم استثمار سيولته الفائضة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم المحلية.

وفي حين توقع بورلاند، في التقرير النصف سنوي الذي أعدته الدائرة الاقتصادية في سامبا، أن

المصـــــدر :	الشرق الاوسط		
التـــاريخ :	23-08-2005	العـــدد :	9765
الصفحـات :	15	المسلسل :	79

تفاؤل بين المواطنين بعد القرارات الاخيرة («الشرق الأوسط»)

تبلغ إيرادات النفط السعودية لهذا العام 157 مليار دولار وسط تحقيق متوسط سعر النفط السعودية 44 دولارا حتى نهاية النصف الأول حسب تقديرات المجموعة . وفي حين توقع التقرير أن تبلغ إيرادات الخزينة السعودية بنهاية العام الحالي 527 مليار ريال (140 مليار دولار) مقابل مصروفات تستقر عند 336 مليار ريال أي تحقيق فائض بواقع 191 مليار ريال (51 مليار دولار). وأشار التقرير إلى أن البيانات توضح أن فائض إيرادات النفط يتم تجميعه ضمن بند للموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي «مؤسسة النقد السعودي - ساما» ولم يتم ضخه في الاقتصاد المحلي، مشيرا إلى أن الموجودات ارتفعت لدى ساما حتى مايو (أيار) 2005 بمبلغ 22 مليارا أي بمتوسط 4 مليارات دولار في الشهر لتبلغ 109.5 مليار دولار بنهاية مايو، مشيرا إلى أن الموجودات الأجنبية ستأتي قيمتها متماشية مع الفائض في الميزانية أي عند 50 مليار دولار.

وأضاف التقرير أن الخلل الخاص بتضخم الدين العام تم تصحيحه بصورة كبيرة وأن سداد الديون بصورة عاجلة سيكون ضارا في واقع الأمر لأنه سوف يلهب التضخم في أسعار الأصول في أسواق الأسهم والعقار.

وحسب تقديرات ساما، فإن الدين الحكومي سيبلغ بنهاية العام الحالي 604 مليارات ريال أي ما يعادل 51 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير نفس التقديرات إلى أن تراجع الدين الحكومي متمثلا في سندات الحكومة لدى البنوك بواقع 6.4 مليار ريال حتى نهاية مايو ليبلغ 140 مليار ريال أي ما يعادل 23 في المائة من الناتج الإجمالي. وتقول ساما إنه بناء على بيانات البنوك، فإن الحكومة لم تعد تصدر ديونا بنفس القدر الذي تسددها كما تلجأ إلى سداد ديونها من السندات المعلقة قبل حلول آجالها.

إلى ذلك، قال المشيقح إن القرار خطوة جيدة لتعزيز دخل المواطن ويساعد على تعزيز إحساسهم باهتمام الحكومة باحتياجاتهم. ولكنه قال أتمنى أن لا يلجأ البعض لاستغلال هذه الزيادة لرفع أسعار السلع، مشيرا إلى أن المصارف السعودية مطالبة بإطلاق برامج تعزيز فهم المواطنين لأهمية الادخار ونشر ثقافة الاحتفاظ بمبالغ مالية دون صرفها بشكل يفوق الحاجة.

وقال المشيقح لـ«الشرق الاوسط» إن الزيادات في ميزانية الصندوق العقاري يسهم في زيادة الوحدات السكنية، فيما يسهم بزيادة مخصصات بنك التسليف استفادة الشباب عبر القروض المهنية وقروض الزواج وتمويل ترميم المنازل.